

الإدارة العامة للتوعية الأرض والتربة

التاريخ ٢٠٢٥/٨

كراسة الشروط والمواصفات الخاصة

بشراء مستلزمات للممثل المركزي

قيمة التأمين الإبتدائي للعملية هو مبلغ (٥٠٠٠) جنيهاً

(فقط خمسة آلاف جنية فقط لاغير)

التكلفة الفعلية لكراسة الشروط والمواصفات هو مبلغ (٢٩٩) جنيهاً فقط لاغير

(فقط مائتان وتسعة وتسعون جنيهاً لاغير) يضاف ١٤ % ضريبة قيمة مضافة

تاريخ فض المظاريف الفنية يوم الاثنين الموافق ١٠ / ١١ / ٢٠٢٥ في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً
بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة

أعضاء اللجنة :

الصفة

رئيس اللجنة

عضواً

عضواً

يعتمد السلطة المختصة

الرئيس التنفيذي

د/ على أبو سنه

التوقيع





م/ إلياس مس

الإسم



الاشتراطات الخاصة

بالمناقصة العامة لتوريد مستلزمات لمشتل وزارة البيئة بالقاهرة الجديدة

- ١- تعتبر الاشتراطات الخاصة جزء لا يتجزأ من كراسة الشروط ومكملة لها
- ٢- تقدم كل شركة صورة البطاقة الضريبية والسجل التجارى والملف الضريبي وشهادة القيمة المضافة وسابقه الاعمال لاعمال مشابهه او مماثله وعقد تاسيس الشركه موضعا به اسم المسئول الذى له حق التوقيع
- ٣- تقييم الشركات فنياً طبقاً لسابقة الأعمال المشابهه لأعمال تلك المناقصة
- ٤- أعمال تلك المناقصة قابلة للتجزئه على أكثر من شركة
- ٥- توريد المعدات والمبيدات والأسمدة لمشتل الوزارة بالقاهرة الجديدة على دفعة واحده خلال شهران (٦٠ يوم) من تاريخ امر الاسناد .
- ٦- توريد النباتات لمبنى الوزارة بالعاصمة الإدارية على ٣ دفعات ربع سنويه (كل ثلاثة أشهر تقريبا) أول دفعة بعد صدور أمر الإستناد
- ٧- تلتزم الشركة بما جاء بكراسة الشروط والمواصفات الفنية
- ٨- يتم المحاسبة بعد الفحص والاستلام للأصناف التى تم توريدها فعليا على ارض الواقع
- ٩- اعمال تلك المناقصة قابلة للزيادة او النقص ١٥% فى اى بند من البنود المنصوص عليها فى كراسه الكميات دون اى زيادة فى الاسعار
- ١٠- يستبعد اى عرض غير مستوفى او يخالف لاي شرط من الشروط الوارده بكراسة الشروط
- ١١- على الشركه مقدم العطاء ان يبين عنوانه الذى يمكن مراسلته بجمهورية مصر العربيه
- ١٢- لا يحق لمقدم العطاء شطب او كشط او تعديل اى بند من بنود العطاء او المواصفات الفنية

أحمد

المهندس

محمد

١٣- يتم خصم ٥% ضمان اعمال تسترد بعد التأكد من من صلاحية المستلزمات

١٤- الالتزام بالمواصفات الفنية للمستلزمات ، وفي حالة توريد مستلزمات مخالفة للمواصفات يتم رفضها فوراً من

الموقع

١٥- يحظر على مقدمى العطاءات التقدم بالذات أو بالشراكة مع الغير بأكثر من عطاء لعملية واحدة ، ما لم يكن المتقدم شريكاً مع الغير بحصة لا تسمح له بالتأثير في اتخاذ قرار ذى صلة بالعطاء طبقاً لأحكام المادة ٣٣ من قانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية

أحمد

١٢

محمد

مقاييس اعمال

توريد مستلزمات زراعية لمشتل وزارة البيئة بالقاهرة الجديدة

مدة التوريد (شهران) ٦٠ يوم

أولا المعدات الزراعية

م	الوصف	العدد	المواصفات الفنية
١	منشار بنزين	١	سلاح بطول ٤٠ سم
٢	موتور رش	١	معلق على الظهر سعة ٢٥ لتر
٣	كاونش لودر كاتربيلر	٤	مقاس 405/70R 20
٤	خرطوم رى ١,٢٥ بوصة	٢٠٠ متر	سيليكون ١,٢٥ بوصة
٥	خرطوم ١/٢ بوصة	٥٠ متر	سيليكون ١/٢ بوصة
٦	محبس	١	٤ بوصة سكين حديد
٧	حنفية	٣٠	١ بوصة حديد
٨	رشاش رى	٥٠	معورى بلاستيك دائرة كاملة
٩	فأس بيد خشبية	٦	فأس بيد خشب يتحمل العمل الشاق ذو جودة عالية
١٠	مقص اسوار	١	مقص اسوار بنوى ذو سلاح حاد بيد خشب يتحمل العمل الشاق مصنوع من مواد عالية الجودة
١١	مقص عقله	٣	مقص عقله لتقليم الاشجار والنباتات ذو سلاح حاد يتحمل العمل الشاق مصنوع من مواد عالية الجودة
١٢	كرك ١٢ سنه	٤	كرك فولاذى ١٢ سنه بيد خشب يتحمل العمل الشاق
١٣	مقلاع سمك ١,٥ بوصة	٢	حديد سلب قطر ١,٥ بوصة بطول متر وحافه حادة
١٤	صفائح معدنية	٥٠٠	صفائح معدنية مستعملة سعة ٢٠ لتر لتقليم الأشجار
١٥	أكياس شتلات	١٠٠ كيلو	بلاستيك مقاس ٩
١٦	بلاستيك مر اقد	٥٠ كيلو	بلاستيك شفاف لتغطية المر اقد بعرض ١٢٠ سم
١٧	جوانى جلد	٢٠	جلد سميك يتحمل العمل الشاق
١٨	منجل بيد خشبية	٣٠	لإزالة الحشائش مثبت باليد بطريقة جيدة

ثانيا نباتات التسميق الداخلى

م	الوصف	العدد	المواصفات الفنية
١	بوتس هانج	١٥٠	بوتس هانج معلق بالأصيص الطوبى منزوع في تربة بيت موس مبدل
٢	بوتس ستك عرض	٣٠	ارتفاع لا يقل عن ١,٥ م منزوعه في تربة بيت موس بالأصيص ٤٠ سم طوبى
٣	شمادوريا	١٠	ارتفاع لا يقل عن ١,٥ م منزوعه في بيت موس بالأصيص ٤٠ سم طوبى
٤	دراسينا ماستجانا	١٥	ارتفاع لا يقل عن ١,٥ م منزوعه في بيت موس بالأصيص ٤٠ سم طوبى
٥	سيانيفيلم	٨	ارتفاع ٧٥ سم منزوعه في تربة بيت موس بالأصيص ٢٠ سم طوبى
٦	دراسينا سنتاروزا	١٥	ارتفاع ١,٥ م في اصيص طوبى تربة بيت موس ٤٠ سم طوبى
٧	ارنكا صقراء	١٠	ارتفاع ١ م في اصيص طوبى تربة بيت موس ٤٠ سم طوبى
٨	يامبو	١٢	ارتفاع ٥٠ سم الى ٧٠ سم (نبات مائى)
٩	كروتون الوان توف	٤	في اصيص ٣٠ سم طوبى في تربة بيت موس ارتفاع ٤٠ سم ٤ نبات بالأصيص
١٠	سانجونيم سليك ١,٢٥ متر	١٠	في اصيص ٤٠ سم طوبى في تربة بيت موس ارتفاع ٣٠ سم
١١	اسيراى تلميع	١٠	عبوه حجم كبير لتلميع النباتات
١٢	جاردينيا ظل مزهرة	١٠	نبات داخلى في اصيص ٣٠ سم طوبى في تربة بيت موس

أحمد

المهندس

توريد

١٣	دراسينا سونج	١٥	ارتفاع ١,٢٥ م في اصيص ٣٠ سم طوبى في تربة بيت موس
١٤	بنت القنصل حمراء	٧٥	ارتفاع ٤٠-٣٠ سم ٦-٧ زهور في اصيص ٢٠ سم في تربة بيت موس
١٥	دراسينا كوردالين	٥٠	في اصيص ٣٠ سم طوبى في تربة بيت موس ارتفاع ٤٠ سم
١٦	دراسينا مارجينانا	٥٠	في اصيص ٣٠ سم طوبى في تربة بيت موس ارتفاع ٤٠ سم
١٧	شفليرا	٥٠	في اصيص ٣٠ سم طوبى في تربة بيت موس ارتفاع ٤٠ سم
١٨	دراسينا تراى كلر	٥٠	في اصيص ٣٠ سم طوبى في تربة بيت موس ارتفاع ٤٠ سم
١٩	شيكارة بيت موس ٤٠٠ لتر	٢	بيئة زراعية عضوية وتاريخ الإنتاج لا يتعدى ٦ أشهر

ثالثا : الاسمدة والمبيدات

م	الصنف	العدد	المواصفات الفنية
١	يوريا	٢٠٠ كيلو	يوريا ٤٦%
٢	نترات نشادر	١٥٠ كيلو	نترات نشادر ابوقير ٣٣,٥% نتروجين
٣	سماد NPK	٥٠ كيلو	نسب التركيز ١٩-١٩-١٩
٤	لاتيت بالعبوة ١٠٠ جم	١٢ عبوة	٩٠% مبيد حشرى
٥	راوند اب بالتر	١٥ لتر	مبيد حشائش تركيز ٤٤,١% قابل للذوبان
٦	مبيد سيليكرون	١٠ عبوة	مبيد ديدان المسطحات الخضراء
٧	ريزوليكنس بالكيس ١٠٠ جم	٥ عبوة	تركيز ٥٠% قابل للبلل
٨	ثلث	١٠ عبوة	مبيد جهازى للبياض الدقيقى واسع المدى
٩	بوتاسيوم بالشيكارة	٢	بوتاسيوم ٤٣%
١٠	عناصر صغرى	٥ لتر	نحاس وزنك ومولوبيدنم وبورون وحديد

- توريد المعدات والمبيدات والأسمدة لمشتل الوزارة بالقاهرة الجديدة على دفعة واحدة خلال شهران (٦٠ يوم) من تاريخ امر التوريد .
- توريد النباتات لمبنى الوزارة بالعاصمة الإدارية على ٣ دفعات ربع سنويه (كل ثلاثة أشهر تقريبا) أول دفعة بعد صدور أمر التوريد
- المحاسبة / الدفع بعد التوريد والفحص والاستلام

م/ سلامة الامام



م/ ايناس محمد سامى



م/ محمود يسرى



الشروط العامة

لشراء مستلزمات لمشتل وزارة البيئة بالقاهرة الجديدة

يقدم العطاء في مظروفين مغلقين أحدهما فني والأخر مالي يثبت على كل مظروف نوعه من الخارج وعلى أن يشمل المظروف الفني على ما يفيد بسداد قيمة التامين الابتدائي ٥٠٠٠ جنيه (فقط خمسة آلاف جنيها لا غير)

وعلى أن يزداد في حالة الترسية إلى ٥% من القيمة الكلية عن مدة العقد بالكامل كتامين نهائى سارى طول مدة التعاقد .

- في حالة سداد قيمة التامين الابتدائي بخطاب ضمان يجب أن يصدر من أحد البنوك المعتمدة لصالح جهاز شئون البيئة ولا يقترن بأي شرط من الشروط وأن يقر أن يضع تحت تصرفنا مبلغ يوازي التامين المطلوب وأنة مستعد لادانة بأكمله عند أول طلب دون الالتفات لأي معارضة منكم

للجهاز الحق في تجديد سريان الخطاب لمدة أخرى أو أكثر و أن يكون سريان الخطاب لمدة لا تقل عن ثلاثون يوماً تالية لانتهاء المدة المحددة لسريان العطاء ويقر البنك أنة لم يتعدى الحد المصرح له من البنك المركزي في إصدار خطابات الضمان .

يجب أن يحتوى المظروف الفني على:-

بيانات الشكل القانوني لصاحب العطاء والمستندات الدالة على ذلك.
بيانات القيد في السجلات الخاصة بالنشاط موضوع التعاقد (السجل التجاري أو الصناعي أو سجل

المستوردين و غيرها من السجلات التي يكون القيد فيها واجبا قانونيا .

وتقديم شهادة التسجيل في منظومة الفاتورة الالكترونية .

ما يفيد بشراء كراسة الشروط والمواصفات (الإبصال) .

كراسة الشروط والمواصفات مختومة بختم الشركة .

ما يفيد بالتسجيل على بوابة التعاقدات العامة (تفاصيل مورد) .

المستندات الدالة على سابقة الاعمال لذات موضوع التعاقد .

شهادة التسجيل لدى مصلحة الضرائب على القيمة المضافة .

البطاقة الضريبية سارية و اخر أقرار ضريبي .

أقرار الالتزام بالتامين على العمالة اذا تطلبت طبيعة العملية ذلك

أقرار بالالتزام بما جاء بكراسة الشروط و المواصفات و محتوياتها

طريقة التنفيذ و البرنامج الزمنى للتوريد او التنفيذ و مدته

- خضوع العملية لمحاكم مجلس الدولة المصرية وانها هي المحاكم المختصة بالنظر فى اى

خلاف ينشأ بسبب عدم تطبيق هذه الشروط أو نصوص التعاقد .

- يكون العرض سارى لمدة ثلاثة أشهر. العملية تخضع للقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ و لاحتته

التنفيذية بشأن تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة

- إذا سحب مقدم العطاء عطاءه قبل الميعاد المعين لفتح المظاريف الفنية يصبح التامين الابتدائي

المودع حقا للجهة الإدارية دون حاجة إلى إنذار أو الالتجاء إلى القضاء أو اتخاذ إيه إجراءات أو إقامة الدليل على حصول ضرر.

- يجب أن تصل العطاءات إلى الجهة الإدارية في ميعاد غايته الساعة الثانية عشرة ظهرا من

اليوم المحدد لفض المظاريف الفنية .

- تعقد اللجان بمقر جهاز شئون البيئة بالعاصمة الإدارية الجديدة .

- على الشركات المتنافسة ضرورة تسجيل بياناتها على موقع بوابة التعاقدات الحكومية و

عنوانه www.etenders.gov.eg

- فى حالة اخلال جهة الطرح باحكام قانون تنظيم التعاقدات الحكومية يحق لصاحب الشأن التقدم بشكواه الى مكتب متابعة التعاقدات الحكومية للنظر والبث فى الشكوى وتسوية الخلافات طبقا لاحكام قانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ و على مقدم العطاء التقدم بشكواه خلال سبعة ايام تبدا من اليوم التالى لاختارهم بالقرار .

منظومة التعاقدات الالكترونية الجديدة لدى الجهات المننقلة للعاصمة الادارية الجديدة وهى:- استمرار النشر عن كافة العمليات التعاقدات على بوابة التعاقدات الحكومية المعمول بها حاليا

وعنوانه www.etenders.gov.eg

- ضرورة قيام كافة الشركات ببدا التسجيل على المنظومة الجديدة حتى يتسنى الاطلاع على العمليات المطروحة وتقديم العروض المالية والفنية انتهاءا بالاطلاع على نتائجها والترسية وذلك من خلال الموقع الالكترونى www.GCSbudgeting.digitalegypt.gov.eg على ان يتضمن العطاء شهادة من البنك برقم الحساب لسداد المستحقات طبقا لقرار السيد رئيس الوزراء رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١٧ .

- تعقد اللجان بمقر جهاز شئون البيئة بالعاصمة الادارية الجديدة و ذلك بالموعد المحدد لذلك .
- يفرض رسم اضافى قيمته خمسة جنيهات على رسوم خدمات كراسات الشروط للمناقصات و المزايدات الحكومية بموجب قانون رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٠

- على الشركات المتقدمة (موردين- مقاولين- مقدمى الخدمات) ضرورة الالتزام بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٠٢ لسنة ٢٠٢١ بشأن التسجيل فى منظومة الفاتورة الالكترونية المنشاة بمصلحة الضرائب المصرية و الذى يبدأ تفعيله بدعا من ٢٠٢١/١٠/١ .

- انة فى حالة الاسناد وقيام الشركة بالتنفيذ فان جهة الادارة سوف تلتزم بعدم صرف المبالغ المالى المستحق للمورد والمقاول الا بعد تقديم افادة من صندوق التأمينات بسداد المستحقات التأمينية تنفيذا لما جاء بالكتاب الدورى رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٢٠ الوارد إلينا من رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية .

- يحظر على مقدمى العطاءات التقدم بالذات او بالشراكة مع الغير باكثر من عطاء لعملية واحدة مالم يكن المتقدم شريكا مع الغير بحصة لاتسمح له بالتأثير فى اتخاذ قرار ذى صلة بالعطاء طبقا لاحكام المادة (٣٣) من القانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ .

أنماط العقود النموذجية

- ١- العقد النموذجي لشراء منقولات
- ٢- العقد النموذجي لاستئجار منقولات
- ٣- العقد النموذجي لبيع منقولات
- ٤- العقد النموذجي لتأجير منقولات
- ٥- العقد النموذجي لبيع المركبات
- ٦- العقد النموذجي لشراء عقارات
- ٧- العقد النموذجي لاستئجار عقارات
- ٨- العقد النموذجي لبيع العقارات
- ٩- العقد النموذجي لتأجير عقار
- ١٠- العقد النموذجي للترخيص بانتفاع عقار
- ١١- العقد النموذجي للترخيص باستغلال عقار
- ١٢- العقد النموذجي لبيع مشروع
- ١٣- العقد النموذجي لتأجير مشروع
- ١٤- العقد النموذجي للترخيص بانتفاع مشروع
- ١٥- العقد النموذجي للترخيص باستغلال مشروع

١ - العقد النموذجي لشراء منقولات

مشروع العقد النموذجي لشراء منقولات

ملاحظات هامة

يهدف مشروع العقد النموذجي إلى توحيد وتنميط البنود الأساسية للعقود التي تبرمها الجهات الإدارية بما يتحقق معه تيسير العمل التنفيذي وسرعة إنجازه وتبسيط الإجراءات للعاملين بالجهات الإدارية والمتعاقدين معها.

يتضمن مشروع العقد النموذجي البنود الأساسية التي تتفق وأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ ويتعين الالتزام بها، وإذا تراءى للجهة الإدارية إجراء تعديل أو تغيير في أي منها فإنه يتعين عليها حينئذ الرجوع إلى الأصل العام وهو عرض مشروع العقد محل التعديل أو التغيير على جهة الفتوى المختصة لمراجعته استقلاً.

كما يتضمن مشروع العقد النموذجي في البند الثاني منه إشارة إلى الملاحق المرفقة والخاصة بالاشتراطات المرتبطة بطبيعة العملية محل التعاقد والتي يجب ألا تتعارض بأي شكل مع أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة المشار إليه ولائحته التنفيذية، ويجب على الجهة الإدارية استيفائها وفقاً لما تضمنته من متطلبات واشتراطات بكراسة الشروط والمواصفات للعملية محل التعاقد.

على السلطة المختصة بالجهة الإدارية ومن خلال إدارة التعاقدات/إدارة الشؤون القانونية/المستشارين القانونيين، إضافة ما يرى من شروط أو قيود خاصة وفقاً لطبيعة العملية محل التعاقد، وبما لا يتعارض مع أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة المشار إليه ولائحته التنفيذية، وبما يكفل ضمان تحقيق المتطلبات الفنية للجهة، واستثناء كافة حقوق الدولة المالية، وتقوية مركزها القانوني حال الطعن على العقد قضائياً.

تضمن مشروع العقد النموذجي فراغات (.....) يتعين استيفائها، وكذا اختيارات (□) يتعين تحديد المناسب منها، وذلك وفقاً لما اتخذته الجهة الإدارية من إجراءات وما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات للعملية محل التعاقد.

النسخة المرفقة هي الإصدار الأول حيث يعتبر مشروع العقد النموذجي وثيقة حية قابلة للتحديث والتطوير، وفقاً لمستجدات العمل، على أن يصدر بذلك منشور عام وزارة المالية بناءً على ما تعرضه الهيئة العامة للخدمات الحكومية، ويوصى بمراجعة الموقع الإلكتروني لبوابة التعاقدات العامة بشكل دوري لتحميل النسخة المحدثة حال صدورها.

محتويات مشروع العقد

تمهيد	البند الأول
ملاحق العقد	البند الثاني
قيمة العقد	البند الثالث
التأمين النهائي/الدفعة المقدمة	البند الرابع
توريد محل العقد	البند الخامس
استلام محل العقد	البند السادس
التقاعس عن الاستلام	البند السابع
الضمان	البند الثامن
سداد المستحقات	البند التاسع
زيادة أو نقص الكميات	البند العاشر
التعاقد من الباطن	البند الحادي عشر
مسئول إدارة العقد	البند الثاني عشر
التأكد من تنفيذ التزامات الطرف الثاني	البند الثالث عشر
التأخير في تنفيذ العقد	البند الرابع عشر
حظر التنازل عن العقد	البند الخامس عشر
الأحكام القضائية	البند السادس عشر
سرية العقد	البند السابع عشر
الضرائب والرسوم	البند الثامن عشر
الالتزام ببند العقد	البند التاسع عشر
الإخلال بالعقد	البند العشرون
فسخ العقد	البند الواحد والعشرون
القانون الحاكم للعقد	البند الثاني والعشرون
فض المنازعات	البند الثالث والعشرون
عنوان طرفي العقد	البند الرابع والعشرون
التمسح	البند الخامس والعشرون

مشروع العقد النموذجي لشراء منقولات

في يوم الموافق تم إبرام هذا العقد بين كل من:
^(١) ومقرها^(٢) بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المعنية/ المستفيدة من عملية^(٣)،
 ويمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد بصفته^(٤)
 (إذا كان هناك مفوض لتوقيع العقد، تستكمل البيانات التالية)
 ويفوض عنه في التوقيع على هذا العقد (السيد / السيدة) بصفته/بصفتها الوظيفية
 بموجب التفويض الصادر بالقرار رقم الصادر في

(طرف أول مشتري)

ثانياً:^(٥) الكائن مقرها وشكلها القانوني^(٦) والمُصنفة^(٧) سجل تجاري رقم
 بطاقة ضريبية رقم تليفون رقم^(٨) فاكس رقم بريد الإلكتروني، ويمثلها (
 السيد / السيدة) بطاقة رقم قومي بصفته/بصفتها بموجب
 بصفته/بصفتها المتعاقد معه.

(طرف ثان بائع)

مضيد

- حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على شراء^(٩)، وذلك بغرض تلبية احتياجاته بما يمكنه من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية ويضمن انتظام سير العمل، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات^(١٠) و(العطاء / العرض) المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول.
- وفي ضوء اعتماد (السلطة المختصة^(١١) / المفوض عنه^(١٢) بالقرار رقم الصادر في لإجراءات طرح العملية رقم بتاريخ وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولانحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩، و(الإعلان / الدعوة / طلب عرض السعر) وكراسة الشروط والمواصفات المنشورة على بوابة التعاقدات العامة بتاريخ بشأن^(١٣) المناقصة (العامة / المحدودة / المحلية / ذات المرحلتين) المعمارة (العامة / المحدودة) الاتفاق المباشر^(١٤) رقم (..... لسنة) لتعاقد على^(١٥)
- ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد، وما أوصت به (لجنة البت في المناقصة/المعامرة / لجنة الاتفاق المباشر) بجلستها المعقودة يوم الموافق من قبول (العطاء / العرض) المقدم من الطرف الثاني بمبلغ (.....) (فقط وقدره)، والذي تمت الترسية بناءً عليه، باعتباره (الأفضل شروطاً والأقل سعراً / الذي تم ترجيحه بنظام النقاط) ومطابقته للشروط والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة بتاريخ

- ١- أدخل اسم الجهة الإدارية المتعاقدة.
- ٢- أدخل عنوان الجهة الإدارية المتعاقدة لتسليلاً والذي سيتم توجيه المراسلات والمكتاتب عليه.
- ٣- أدخل اسم العملية كما ورد بالإعلان/الدعوة/طلب عرض السعر، وبكراسة الشروط والمواصفات.
- ٤- أدخل صفة السلطة المختصة.
- ٥- أدخل اسم الشخص الاعتباري (شركة... / مؤسسة...).
- ٦- أدخل الشكل القانوني ويقصد بذلك (شركة مساهمة/ شركة توصية بسيطة/ شركة شخص واحد... الخ).
- ٧- أدخل التصنيف ويقصد بذلك (شركة كبيرة/ مشروع متوسط/ مشروع صغير/ مشروع متناهي الصغر).
- ٨- التليفون والفاكس والبريد الإلكتروني بيانات أساسية يتعين استيفاءها ليتم إرسال إخطارات الطرف الثاني عليها.
- ٩- أدخل اسم العملية كما ورد بالإعلان/الدعوة/طلب عرض السعر، وبكراسة الشروط والمواصفات.
- ١٠- مع مراعاة ما إذا كان طبيعة العملية تتطلب إعداد كراسة شروط ومواصفات في حالة التعاقد بالاتفاق المباشر.
- ١١- أدخل اسم السلطة المختصة وصفته الوظيفية.
- ١٢- أدخل اسم المفوض عن السلطة المختصة وصفته الوظيفية.
- ١٣- اختيار طريق التعاقد الذي تم اتباعه لطرح العملية.
- ١٤- لا يجوز للسلطة المختصة للتفويض في التعاقد بطريق الاتفاق المباشر، وذلك طبقاً لحكم المادة (٦٣) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨.
- ١٥- أدخل اسم العملية كما ورد بالإعلان/الدعوة/طلب عرض السعر، وبكراسة الشروط والمواصفات.

أن الطرفان بأهليتهما وصفتهما للتعاقد اتفقا على الآتي:

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات و(□) العطاء/ □ العرض) المقدم من الطرف الثاني، وكافة متطلبات والمستندات المتبادلة بين الطرفين ومحاضر (□) لجنة البت في المناقصة/الممارسة/ □ لجنة الاتفاق المباشر) رقم (... لسنة...)، وأمر التوريد المؤرخ/...../.... جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وتماماً ومكماً لأحكامه.

البند الثاني^(١٦)

تعتبر الملاحق التالية والمرققة بهذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه: ^(١٧)

ملحق (١): وصف موضوع العقد.

ملحق (٢): الاشتراطات الخاصة.

ملحق (٣): التزامات طرفي التعاقد.

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ محل هذا العقد وفقاً للممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وطبقاً للمواصفات الفنية والكميات والأسعار الموضحة بعد وبقيمة إجمالية قدرها (.....) (فقط وقدره.....) شاملة كافة الضرائب والرسوم والتكاليف والتفقات ذات الصلة وذلك على النحو التالي:

رقم البند	الصف	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	القيمة الإجمالية
..... ^(١٨)	.. ^(١٩)	... ^(٢٠)	... ^(٢١)	... ^(٢٢)

إجمالي ثمن الشراء مبلغ وقدره (.....) فقط (.....) (□ شامل ضريبة القيمة المضافة/ □ غير شامل ضريبة القيمة المضافة).

البند الرابع^(٢٣)

سدد الطرف الثاني مبلغاً إجمالياً مقداره (.....) (فقط وقدره.....) بما يعادل نسبة (٥%) من إجمالي هذا العقد كتأمين نهائي، وذلك (□ بخطاب الضمان بحساب الطرف الأول رقم بينك / □ خصماً من مستحقاته الصالحة للصحة للصرف من عملية أخرى لدى الطرف الأول في الوقت المحدد للسداد/ □ خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف لدى^(٢٤) بموجب خطابها رقم المؤرخ المقدم في الوقت المحدد للسداد / □ حجز من مستحقاته في حالة الاتفاق المباشر) وبظل هذا التأمين سارياً طوال مدة العقد بما فيها مدة الضمان.^(٢٥)

١٦- إذا لم يستخدم أي من هذه الملاحق لصفاء عبارة (غير مستخدم) قرين كل ملحق وعلى الصفحة المرفقة التي تعمل عنوان الملحق.
١٧- يجب أن تكون كافة الملاحق وفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات.
١٨- أدخل بيان موجز عن الصف طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.
١٩- أدخل (عداوحدة/وزن... أو غير ذلك).
٢٠- أدخل لكمية طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.
٢١- أدخل سعر الوحدة طبقاً لنتيجة الترسية.
٢٢- أدخل القيمة الإجمالية (الكمية×سعر الوحدة) وطبقاً لنتيجة الترسية.
٢٣- لا يحصل التأمين نهائي من الطرف الثاني إذا ورد جميع الأصناف التي رسا عليه توريدها وقبلها الطرف الأول بسلة نهائية خلال المدة المحددة لإتمام التأمين ما لم يكن لهذه الأصناف مدة ضمان وفقاً للحكم المادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقبات التي ترميها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.
٢٤- أدخل اسم الجهة الإدارية أو الجهة الإدارية الأخرى.
٢٥- مدة الضمان بحسب طبيعة الصف محل التعاقد.

إذا كان الطرف الأول قد قام بسداد دفعة مقدّمة، يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)
 قام الطرف الأول بسداد دفعة مقدّمة بمبلغ إجمالي مقداره (.....) (فقط وقدره). بما يعادل
 (.....%) من قيمة التعاقد مقابل خطاب ضمان بنكي معتمد صادر من بنك وغير مقترن بأى قيد أو شرط
 قيمة والعلة ذاتهما قدمه الطرف الثاني للطرف الأول.

البند الخامس

(إذا كان التوريد مرة واحدة، يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)
 يلتزم الطرف الثاني بتوريد الكميات والأصناف محل العقد بمخازن وعنوانها وعلى
 نفقته الخاصة على أن يتم التوريد خلال مدة^(٢٨) تبدأ من (□ اليوم التالي لإخطاره بأمر التوريد/ □
^(٢٩)، كما يلتزم بأن يقدم فاتورة الأصناف الموردة من أصل وصورتين، وفي حالة إخطاره بتسليم الأصناف في
 غير هذا العنوان يلتزم بأن يرفق مع الفواتير مستندات تثبت قيمة مصروفات النقل الإضافية التي تحملها فعلياً لردّها
 إليه.

(إذا كان التوريد على دفعات، يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)
 يلتزم الطرف الثاني بتوريد الكميات والأصناف محل العقد خلال مدة^(٣٠) تبدأ من (□ اليوم التالي
 لإخطاره بأمر التوريد/ □^(٣١)، وذلك على نفقته الخاصة وطبقاً للبرنامج الزمني التالي:

مكان التوريد	تاريخ التوريد	الكمية
.....

البند السادس

حدد الطرف الأول يوم الموافق في تمام الساعة موعداً لاتعداد اجتماع لجنة
 فحص الأصناف الموردة من الطرف الثاني، وإذا رفضت اللجنة صنفاً أو أكثر من الأصناف الموردة أو وجدت فيها
 نقص أو مخالفة للمواصفات أو المتطلبات أو العينات المعتمدة وجب على الطرف الأول إخطار الطرف الثاني بأسباب
 الرفض كتابةً.

ويلتزم الطرف الثاني بسحب الأصناف المرفوضة وتوريد بديل منها خلال مدة لا تجاوز سبعة أيام من تاريخ
 اليوم التالي لإخطاره، فإذا تأخر في سحبها فيحق للطرف الأول تحصيل مصروفات تخزين منه بواقع (٥%) من قيمة
 الأصناف المرفوضة عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه وبحد أقصى أربعة أسابيع وبعد انتهاء تلك المدة يحق للطرف
 الأول اتخاذ إجراءات بيعها لحساب الطرف الثاني، ويخصم من الثمن ما يكون مستحقاً للطرف الأول ويكون البيع وفقاً
 لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية
 الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩.

البند السابع

يلتزم الطرف الأول باستلام الأصناف محل هذا العقد في المواعيد المحددة، وذلك حال مطابقتها للمواصفات
 والشروط المتفق عليها، ويحق للطرف الثاني حال تقاعس الطرف الأول عن الاستلام التقدم بطلب للسلطة المختصة
 لتشكيل لجنة محايدة لدراسة أسباب التقاعس، وصورة منه لمكتب شكاوى التعاقدات العمومية وذلك للمتابعة.

٢٦- يستخدم هذا في حالة ما إذا كانت قد تضمنت دراسة الشروط والمواصفات صرف دفعة مقدّمة.
 ٢٧- انحل النسبة وفقاً لما ورد بالمادة (٩٢) من اللائحة التنفيذية، ومراعاة النسبة المخصصة لتشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.
 ٢٨- انحل مدة التوريد طبقاً لدراسة الشروط والمواصفات.
 ٢٩- انحل تاريخ بداية التوريد طبقاً لدراسة الشروط والمواصفات.
 ٣٠- انحل مدة التوريد طبقاً لدراسة الشروط والمواصفات.
 ٣١- انحل تاريخ بداية التوريد طبقاً لدراسة الشروط والمواصفات.

البند الثامن^(٣٦)

يضمن الطرف الثاني الأصناف الموردة محل هذا العقد وذلك لمدة...^(٣٧)... تبدأ من تاريخ ضد عيوب الصناعة أو ...^(٣٨)....

البند التاسع

يلتزم الطرف الأول بأن يسدد للطرف الثاني ثمن الأصناف الموردة فعلياً خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) يوماً تحسب من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد، وذلك على حسابه رقم..... بالبنك..... وفي حالة عدم وفاء الطرف الأول بالمبالغ المستحقة في المواعيد المحددة يلتزم بأن يؤدي للطرف الثاني ما يعادل تكلفة التمويل لقيمة المطالبة عن فترة التأخير وفقاً لسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي وقت المحاسبة شريطة تقديم الطرف الثاني مستندات رسمية بالمبلغ المطالب به.

البند العاشر

للطرف الأول زيادة أو نقص الكميات المتعاقد عليها بما لا يجاوز (١٥%) من كمية كل بند بذات الشروط والمواصفات والأسعار.

البند الحادي عشر^(٣٩)

لا يجوز للطرف الثاني أثناء تنفيذ هذا العقد أن يقوم بتغيير من عهد إليهم ووافق عليهم الطرف الأول بتنفيذ بعض بنوده من الباطن دون موافقة الطرف الأول. ويظل الطرف الثاني وحدة مسؤولة عن أية أفعال أو أعمال أو أخطاء في تنفيذ العقد، كما يلتزم باطلاع من عهد إليهم بتنفيذ بعض بنود العملية من الباطن على ما يخصهم من شروط العقد.

البند الثاني عشر

^(٣٩)كلف الطرف الأول (السيد / السيدة)..... بصفته/بصفتها الوظيفية بموجب القرار رقم..... الصادر في مسؤلاً/مسئولة عن إدارة هذا العقد.

البند الثالث عشر

أقر الطرف الثاني بحق الطرف الأول في أن يقوم بنفسه أو بواسطة أي شخص أو جهة يحددها الطرف الأول وبحسب طبيعة العملية المرور أو التفتيش أو مراقبة التنفيذ على محل هذا العقد وفي أي وقت دون حاجة إلى إخطار أو أن مسبق. وفي حالة اكتشاف مخالفة الطرف الثاني لأي التزام بحق للطرف الأول توقيع أي من الإجراءات المنصوص عليهما في البند العشرون من هذا العقد.

البند الرابع عشر

إذا تأخر الطرف الثاني في تنفيذ هذا العقد عن الميعاد المحدد به لأسباب خارجة عن إرادته يجوز للطرف الأول عطائه مهلة بما لا يجاوز^(٣٧)..... من المدة الأصلية للتنفيذ دون توقيع مقابل تأخير، وفي حالة تأخره لأسباب راجعه إليه فيوقع عليه مقابل تأخير يحسب من بداية المهلة وفقاً للاتى:^(٣٨)..... ولا يخل توقيع مقابل التأخير بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بكامل التعويض المستحق عما أصابه من اضرار بسبب التأخير.

البند الخامس عشر

يحظر على الطرف الثاني التنازل للغير عن العقد كلياً أو جزئياً.^(٣٩)

٣٦ - يستخدم هذا البند في حالة إذا ما كانت الأصناف الموردة لها مدة ضمان.

٣٣ - أدخل مدة الضمان طبقاً لمراسلة الشروط والمواصفات.

٣٤ - أدخل العيوب الأخرى التي تظهر خلال مدة الضمان وبما يتعاضى مع طبيعة الصنف محل التعاقد.

٣٥ - يستخدم هذا البند في حالة ما إذا كانت تراسمة الشروط والمواصفات قد أجازت للمتعاقد أن يعهد ببعض بنود العقد لغيره من الباطن.

٣٦ - إصلاً لحكم المادة (٨٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

٣٧ - أدخل المهلة المناسبة.

٣٨ - أدخل مقابل التأخير في تنفيذ العقد وفقاً للحدود والنسب المنصوص عليها بالمادة (٩٨) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة.

٣٩ - الالتزام بحكم المادة (٩٦) من القانون.

البند السادس عشر

أقر الطرف الثاني عند توقيعه على هذا العقد بعدم صدور أحكام نهائية ضده في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، أو في جرائم التهريب الضريبي، أو الجمركي.

البند السابع عشر

يلتزم الطرف الثاني والعاملين لديه بالمحافظة على سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات أو مستندات أياً كانت طبيعتها تكون متعلقة بالعقد ويتعهد بعدم إفشائها للغير وذلك طوال مدة سريان العقد أو بعد انتهائه أو فسخه، ويعد الإخلال بمبدأ السرية والخصوصية بمثابة إخلالاً جسيماً بشروط العقد ودون الإخلال بأية عقوبة مقررّة في هذا الشأن.

البند الثامن عشر

يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافة الضرائب والرسوم وغيرها التي تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيعه وسدادها في مواعيدها المحددة قانوناً.

البند التاسع عشر

اتفق الطرفان على بذل أقصى جهد للالتزام ببنود التعاقد طوال مدة تنفيذه طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، وفي حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع مع مسئول إدارة العقد أو ممثل الجهة الإدارية بحسب الأحوال خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته، واتخاذ الإجراءات الآتية:

- 1- فحص شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمشكلة.
 - 2- قيام إدارة التعاقدات بإعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم رأي فني ومالي وقانوني للسلطة المختصة، ويجوز لها الاستعانة باستشاري متخصص للمساعدة في دراسة الخلاف وتقديم الرأي.
 - 3- تسوية الخلاف الذي نشأ بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفي العقد، وإذا ترتب على التسوية الودية أي أعباء مالية فيتم عرضها على السلطة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف.
- وفي جميع الحالات يلتزم طرفي التعاقد بالاستمرار في تنفيذ التزاماتهما الناشئة عن هذا العقد.

البند العشرون

في حالة إخلال الطرف الثاني بأي شرط جوهرى من شروط التعاقد، يحق للطرف الأول فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني وفي الحالتين يكون التأمين النهائي من حق الطرف الأول كما يكون له أن يخضع ما يستحقه بقيمة كل خسارة تلحق به من أي مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه، وفي حالة عدم كفايتها يحق للطرف الأول خصمها من مستحقاته لدى أي جهة إدارية أخرى أياً كان سبب الاستحقاق، دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني قضائياً بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري، ولا يحق للطرف الثاني المطالبة باسترداد ما سبق سداده للطرف الأول.

البند الواحد والعشرون

يفسخ هذا العقد تلقائياً في الحالات الآتية:

- 1- إذا تبين أن الطرف الثاني استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الطرف الأول أو في حصوله على العقد.
- 2- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار من قبل الطرف الثاني.
- 3- إذا أفلس الطرف الثاني أو أعسر.

البند الثاني والعشرون

يسرى على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد.

البند الثالث والعشرون

يتم تسوية المنازعات والخلافات التي تنشأ أثناء التنفيذ وفقاً للطرق والشروط والأحكام المنصوص عليها في المادة (٩١) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، مع مراعاة ضرورة الحصول على موافقة الوزير المختص في حالة اللجوء إلى التحكيم.

(في حالة اللجوء إلى تسوية النزاع قضائياً وكان المتعاقد معه شخصاً اعتبارياً خاصاً يكون البند على النحو التالي)

تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في أي نزاع ينشأ عن تنفيذ هذا العقد.

(في حالة اللجوء إلى تسوية النزاع قضائياً وكان المتعاقد معه شخصاً اعتبارياً عاماً يكون البند على النحو التالي)

تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بالفصل في كافة المنازعات التي قد تنشأ عن تنفيذ أو تفسير هذا العقد.

البند الرابع والعشرون

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما، وأن جميع المكاتبات والمراسلات والإعلانات والإخطارات التي توجه أو ترسل أو تعلن أو تخطر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية، وفي حالة تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشرة يوماً، بخطاب مسجل بعلم الوصول، وإلا اعتبرت مكاتباته ومراسلاته وإعلاناته وإخطاراته على هذا العنوان صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية.

البند الخامس والعشرون

تحرر هذا العقد من أصل وأربعة نسخ، سلمت إحداها إلى الطرف الثاني، واحتفظ الطرف الأول بالأصل والنسخ الأخرى، للعمل بمقتضاها عند اللزوم.

الطرف الثاني البائع

الطرف الأول المشتري

الاسم: _____ الاسم: _____

الصفة: _____ الصفة: _____

التوقيع: _____ التوقيع: _____

التاريخ: _____ التاريخ: _____

رُوجع هذا العقد بمعرفة اللجنة الثالثة لقسم الفتوى وذلك بجلستها المنعقدة في ٢٨/٣/٢٠٢٠، ووافق عليه مجلس الوزراء بجلسته المعقودة في ٢٠/٥/٢٠٢٠.